

## البَابُ السَّادِسُ

### الائتمان

بقيت مصر حتى النصف الثاني من القرن الماضي تجهل وسائل الائتمان الحديث ، فلم يكن يَمْنَحُ الائتمان للأفراد فيها إلا المرابون الذين كانوا يتقاضون فوائد مرتفعة ويطلبون ضمانات غالية لقروضهم<sup>(١)</sup> . أما الحكومة في عهد محمد علي ، فقد كانت تحصل أحيانا على بعض الأموال اللازمة لها عن طريق بيع المحصولات مقدما ، كما يذكر بعض المعاصرين لذلك الوالى أنه لم يكن يجد أية صعوبة في جمع مبالغ طائلة بمثابة قرض مؤقت يؤدي عنه ربح معتدل إلى أقصى حدود الاعتدال . ويرجع ضعف الائتمان عموما في مصر في ذلك الوقت إلى عدم توافر الظروف الموافقة لذلك من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية . فإنما تنشط البنوك وغيرها من أجهزة الائتمان بنشاط المشروعات الخاصة بالمستغلين بالصناعة والتجارة والزراعة . وقد كان النشاط الاقتصادي في عهد محمد علي حكوميا في أغلبه ، فلم يكن للمشروعات الخاصة فيه نصيب كبير . وكان

---

(١) فثلا ورد في تقرير بورنج عن الحالة في مصر في عهد محمد علي أن الأموال قليلة بوجه عام ، ومن المستطاع الحصول على قرض ربحه ٢ ٪ في الشهر لقاء ودعة من الماس على سبيل الضمان ، فقد رأى القرضون أن يكون الماس ضمانا لأموالهم لحفة سمله وسهولة نقله . ولهذا جرت العادة بأن تكون الودائع منه في الوقت الحاضر . . ومدة القروض في سوق القاهرة أربعة أشهر اسميا ، ولكنها تمتدعليا إلى أكثر من ستة شهور أو ثمانية ، لأن ارتفاع سعر الفائدة عامل يؤدي إلى تأجيل الدفع ، وقل أن تشتري بصائع لقاء حوالات مالية يؤجل دفعها إلى موعد محدد ، انظر بورنج ، المرجع السابق ، ص ٥٤٦ - ٥٤٧ .

محمد على يخشى الاقتراض من الأجانب<sup>(١)</sup> . كما ضعف النشاط الاقتصادي في السنوات اللاحقة توتراً لحكم ذلك الوالى ، ولم يكن في ذلك ما يشجع على انتشار الائتمان وتنظيمه ، خاصة وأن ذلك يفترض أيضاً توافر رؤوس الأموال المعدة للإقراض ، وانتشار استخدام النقود في التداول ، وإقبال الأفراد على التعامل مع البنوك ، والدقة في الوفاء بالتزاماتهم قبلها ، كما أنه يفترض درجة معينة من الثقافة العامة والمهنية . وكانت هذه الأمور جميعها غير متوافرة في مصر ، إذ كان إيداع الأموال فيها قليلاً ، واستخدام النقود ضعيفاً إلى حد كبير ، كما كان استثمار الأموال في الإقراض أمراً مكروهاً عند سكان مصر ، لاعتقادهم الشائع بأن الفائدة محرمة في الإسلام<sup>(٢)</sup> ، وكان الجهل ضارباً أطنا به ، فلم تكن هناك طبقة من الأهالى تستطيع الاضطلاع بأعباء العمل في البنوك وإدارتها . كل ذلك فضلاً عن عدم وضوح نظام الملكية الخاصة في مصرفي ذلك العهد ، مع أن الاعتراف بهذه الملكية وتثبيتها يعتبران من أهم الشروط الواجبة لإقبال رأس المال الخاص على الاشتغال باطمئنان في صناعة الائتمان .

وقد وضعت الحكومة في عهد محمد على مشروعاً لإنشاء مصرف في القاهرة تقوم

---

(١) وذلك رغم أن الاسكندرية كانت قد أصبحت في عهده مركزاً لكثير من البيوت المالية لديها المقدرة التامة ، بنفسها وبما لها من صلات ، على أن تقدم القروض للحكومة المصرية ، وهي في الوقت نفسه على استعداد لذلك . تقرير بورنج ، المرجع السابق ، ص ٤٧١ .

(٢) يشير Albert N. Forte في كتاب *Les banques en Egypte*, p.99 إلى أن ثمة اعتقاداً سائداً بأن ظهور البنوك في مصر بكثرة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالى يرجع إلى إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ . وصدر القانون الذى أباح القرض بفائدة — لكن يلاحظ هذا الكاتب أن البنوك وجدت في مصر قبل ذلك ، وإن كانت مهمتها حينئذ إقراض الخديوى ، أما إصلاح سنة ١٨٧٥ ، فقد كان مؤداه أنه مكن البنوك من تقديم قروض للأفراد دون أن تخشى امتناعهم عن رد تلك القروض بحجة بطلان القرض بفائدة . وانظر على الجريئى ، تطور النظام المصرفي في مصر ، بحوث العيد الخمسينى للجمعية الاقتصادية السياسى والإحصاء والتشريع ، سنة ١٩٦٠ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٢ .

هى بتمويله<sup>(١)</sup>، لكن الظاهر أنه لم ينفذ . ومنذ منتصف القرن الماضى ، جعلت تظهر فى مصر بعض البنوك الخاصة ، وبنوك أخرى فى شكل شركات مساهمة أو فروع لبنوك أجنبية . وساعد فى ذلك ماوقع ، منذ ذلك التاريخ ، من تزايد الدخل القومى ، وكثرة المبادلات الداخلية والخارجية ، وإقبال الحكومة حينذاك إقبالا شديدا على الاقتراض ، وظهور المؤسسات التى تحتاج إلى الخدمات المصرفية بصفة مستمرة ، وتزايد الوعى لدى الأفراد ، وكثرة هجرة الأجانب إلى مصر ، وتثبيت حق الملكية الخاصة ، ومنح الدائنين ضمانات كثيرة لتحصيل ديونهم ، مع تنظيم التقاضى على الأسس الحديثة . كل ذلك فضلا عن انتشار استخدام النقود فى المعاملات ، والقضاء على الفوضى النقدية التى كانت سائدة قبلا .

ويقال إن أول شركة مصرفية ظهرت فى البلاد فى عصرها الحديث كانت بنكا سعى بنك مصر ، أنشئ سنة ١٨٥٦ ،<sup>(٢)</sup> وكان مركزه الرئيسى فى لندن ، وقد اشغل هذا البنك فى تمويل التجارة بين مصر وبريطانيا ، كما اشغل بشراء أذونات الخزانة التى كانت الحكومة المصرية تصدرها بكثرة فى ذلك الحين<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ورد فى تقرير بورنج المشار إليه حالا أنه « كان فى نية الحكومة أن تخصص لهذا المصرف رأس مال قدره ستون ألف كيس ، أى ثلاثمائة ألف من الجنيهات الإسترلينية ، وكان الغرض منه إقراض الأموال وخصم الكمبيالات ، بسعر ١ ٪ فى الشهر . وأضاف بورنج قوله « على أنى أعتقد أن المبلغ الذى قدمته الحكومة لم يتجاوز ستة آلاف أو سبعة آلاف كيس ... وطبيعى أن يزداد الإقبال على اقتراض المال بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، لأن متوسط السعر بين الأهالى الوطنيين لا يقل عن ٢ ٪ فى الشهر ، حتى ولو أودع من الحلى والجواهر ما يضمن سدادها » . المرجع السابق ص ٦١٦ - ٦١٧ . وانظر نص لائحة هذا البنك فى بحث الجريتلى ، المرجع السابق ، نفس الصفحات .

(٢) أما قبل ذلك فقد كان الصيارفة هم الذين يمارسون فى نفس الوقت العمليات الشبيهة بعمليات البنوك ، من خصم الأوراق وتحويل الأموال من مكان إلى آخر ، وتقديم السلف - انظر فورتن ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٣) ومن الطريف أن نذكر أن إنشاء هذا البنك سبقته محاولة مشابهة من جانب بعض الأرمن ،

كما ظهرت ، منذ حوالى منتصف القرن الماضى ، بعض بنوك خاصة ، كان يملكها بعض الأوربيين ، الذين نزحوا إلى مصر بصفة مؤقتة ، أو بعض الممولين من اليهود واليونان والمصريين ، المقيمين في مصر . واستغل هؤلاء وأولئك في أعمالهم المصرفية هذه ثرواتهم الخاصة ، وأموالا كانوا يحصلون عليها من الخارج ، وكذلك الأموال المودعة لديهم من قبل الهيئات والأفراد في مصر: وأقبلوا جميعا على إقراض الحكومة في عهد سعيد وإسماعيل ، كما قدموا القروض للأفراد والهيئات والشركات المختلفة . على أنهم لم يقتصرُوا على عمليات الإقراض هذه ، بل امتد نشاطهم إلى عمليات أخرى ، أخصها الاستيراد والتصدير ، وتأسيس الشركات ، وأعمال الوكالة بالعمولة ، وإدارة الممتلكات الخاصة . الخ (١) .

كذلك ظهرت بعض بنوك تجارية مساهمة ، وفروع لبنوك أجنبية<sup>(٢)</sup> ، كان من أهمها البنك الإنجليزى المصرى ، الذى تأسس سنة ١٨٦٤ ، والذى انتهى إلى الاندماج في سنة ١٩٢٥ ، مع بنوك أخرى مكونا بذلك « بنك باركليز للممتلكات البريطانية

فقد حصل المدعو الكسانيان من الخديوى عباس الأول على إذن باستخدام أموال بيت المال في القيام بعمليات البنوك ، وذلك مقابل دفعه فائدة قدرها ١٠٪ . عن أموال بيت المال التى توضع تحت تصرفه على هذا النحو ، لكن لاقى هذه المحاولة معارضة من رجال الدين الذين رأوا فيها خروجاً على تحريم القرض بفائدة . وقد اتهم المقترضون من البنك هذه الفرصة وأحجموا عن الوفاء بالتزاماتهم قبله ، استناداً إلى التحريم المذكور ، مما انتهى بتلك المحاولة إلى الفشل وإلقاء صاحبها في السجن .

انظر أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ٤٤١ — ٤٤٢ .

(١) الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ — ٢٢٠ .

(٢) ويطلق الجريلى على ذلك قائلا إن « الدول التى فتحت بنوكها فروعا في مصر كانت ترتبط معها بروابط وثيقة . فأحيانا كانت مصر هدفا لمطامعها الاستعمارية أو مصدرا هاما من مصادر المواد الأولية لصناعتها أو سوقا للمنتجات الصناعية التى تصدرها . وأحيانا كانت مصر مستقرا لرؤوس أموال كبيرة استثمرها رعايا تلك الدول دون مطامع استعمارية ظاهرة أو مستترة . وكان الحافز على إنشاء الفروع أحيانا وجود جاليات أجنبية هامة يمكن اجتذابها بدافع الوطنية ، وفي حالات قليلة كانت الحكومات الأجنبية تغرى البنوك على التوسع أملا في أن يؤدي التوسع التجارى المصرى يوما ما إلى ازدياد النفوذ السياسى » . الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

المستقلة والمستعمرات والخارج » . كما أنشئ في تركيا سنة ١٨٦٣ « البنك العثماني  
الامبراطوري » الذي تغير اسمه سنة ١٩٢٥ أيضا ، فأصبح « البنك العثماني » ، فقد  
افتتح هذا البنك فرعاً له في مصر سنة ١٨٦٤ . كذلك أخذ بنك الكريدى ليونيه  
الفرنسي في فتح فروع له في مصر ابتداء من سنة ١٨٧٤ . كما افتتح بنك الكنتوار  
الأهلي للخصم الباريسي فرعاً له في الاسكندرية سنة ١٨٨٩ . وأنشئ أيضاً في مصر  
خلال النصف الثاني من القرن الماضي فرعان لبنكين إيطالين ، كان إحداها بنك  
دى روما ( سنة ١٨٨٠ ) ، وبنك الخصم والتوفير ( سنة ١٨٨٧ ) . وفي سنة  
١٨٩٤ ، افتتح بنك اثينا ، وهو يوناني الجنسية ، فرعاً له في القطر المصري ، كما أنشأ  
البنك الأهلي اليوناني فرعاً له في مصر سنة ١٩٠٦ الخ .

وقد سبقت الإشارة إلى إنشاء البنك الأهلي سنة ١٨٩٨ ، وذلك على أن يقوم  
بالأعمال التجارية ، إلى جانب قيامه بإصدار العملة الورقية <sup>(١)</sup> .

وقد اشتغل كثير من البنوك التي تكونت في مصر خلال تلك الفترة بتقديم  
القروض التي أقبلت حكومة مصر على إبرامها حينذاك ، فلما توقفت حركة الاقتراض العام  
هذه ، أقبلت البنوك المذكورة على القيام بعمليات أخرى ، وكان أهمها تمويل تجارة  
الصادرات والواردات المصرية ، وتلقى الودائع من الهيئات والشركات والأفراد ،  
وتوظيفها في الداخل والخارج في بعض عمليات معينة . كما أنشئ في سنة ١٨٨٠ البنك  
العقارى المصرى ، بفرض تقديم قروض عقارية للملاك ، على نحو ما سنذكر بعد قليل .  
ولقد أدت ظروف معينة من أهمها الرواج الذى صاحب السنوات الأولى من القرن  
الحالى في مصر إلى كثرة ما افتتح فيها حينذاك من بنوك جديدة أو فروع لبنوك قائمة في  
الخارج . على أن اندفاع رؤوس الأموال الأجنبية خلال تلك السنين نحو الاستثمار في

---

(١) انظر الكتاب التذكاري للبنك الأهلي ، المرجع السابق ، ص ١٥ - ١٧ . وفورث .

المرجع السابق ، ص ٨٩ وما بعدها .

مصر تم على نحو مبالغ فيه ، مما أدى إلى وقوع مضاربات كثيرة على الأراضي الزراعية والمباني وغيرها . وانتهت هذه المضاربات بالأزمة المعروفة التي وقعت سنة ١٩٠٧ ، والتي أطاحت بكثير من البنوك والبيوت الماوية التي كانت قائمة حينذاك .

وكان من أهم البنوك التي تكونت في مطلع القرن الماضي ، البنك الزراعى ، الذى أنشئ سنة ١٩٠٣ ، وبنك الأراضى المصرى ، الذى أنشئ سنة ١٩٠٥ .

أما فى السنوات السابقة توا على الحرب العالمية الأولى ، وفى خلال تلك الحرب ، فلم ينشأ إلا عدد قليل من البنوك . وكان من أثر تلك الحرب ، وما صاحبها من فرض السعر الإلزامى واختفاء العملة من التداول ، أن كثر استخدام الجمهور لأوراق النقد ، وذلك على ما سبقت الإشارة إليه ، وكان ذلك فى حد ذاته أحد العوامل التى شجعت على تكوين العادة المصرفية لدى الأفراد ، إذ ازداد إقبالهم على إيداع الأموال فيها ، ويمد ذلك بدء تطور كبير الأهمية فى حياة البلاد الاقتصادية ؛ إذ أنه كان إيداعنا بدخول البلاد فى طور الاقتصاد البنكى .

وفى سنوات ما بين الحربين ، لم تواصل البنوك الأجنبية سياسة إنشاء مكاتب أو فروع لها فى مصر كما كانت تفعل قبلا ، بل عمدت إلى تحويل هذه الفروع أو المكاتب إلى شركات مساهمة مصرية ، تتمتع باستقلال عنها ، وإن ارتبطت بها على نحو ما يقع بين الشركات الفرعية والشركات الأم التى تكونها <sup>(١)</sup> . كذلك تحول ، خلال تلك تلك الفترة ، بعض البنوك الأجنبية ، وأيضا بعض البيوت المالية الخاصة ، إلى شركات مساهمة مصرية .

---

(١) الكتاب التذكارى للبنك الأهلى ، المرجع السابق ، ص ١٧ . ويرى البنك الأهلى أنه روعى شأنه خلافا للبنوك الأخرى ، أن يكون بنكا أهليا مصرية صميا ، على أن هذا الاعتقاد لا يشاركه فيه أحد ، بل يسود الاعتقاد أن هذا البنك بقى حتى السنوات الأخيرة غريبا عن مصر ، وإن كان ذلك لا ينفى ما قدمه ذلك البنك أحيانا من خدمات للاقتصاد المصرى .

على أن أهم حدث في تاريخ البنوك في مصر فيما بين الحربين كان بلا شك إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ ، برأس مال مصرى خالص . والواقع فإن جميع البنوك التي سبقت هذا البنك إنما كانت بنوكاً أجنبية أو فروعاً أو مكاتب لبنوك أجنبية في الخارج ، وبعبارة أخرى فإنها كانت أجنبية في رأس مالها وإدارتها ، وكذلك في سياستها ، فإنه نظراً لوجود مراكزها الرئيسية في عواصم البلاد التي أنشئت فيها ، فقد كان توجيه سياستها والإشراف على إدارتها إلى حد كبير يمان في الخارج <sup>(١)</sup> بل إن البنوك المذكورة كانت ، إلى حد محسوس ، أجنبية كذلك في عملياتها إن صح هذا التعبير ، فقد كان كل منها يوجه همه بصفة خاصة ، على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، نحو خدمة العلاقات التجارية والمالية ، بين مصر وبلده الأصلي . كما كان كل منها يعتمد كثيراً ، في تنمية ودائمه وعملياته ، على الجالية الأجنبية التي ينتمى إليها والقيمة في مصر .

أما بنك مصر ، فإنه كان من بدايته ، وعلى عكس البنوك الأخرى ، مصرى المال والإدارة والسياسة والعمليات . بل إنه ، بخصوص هذه الأخيرة ، انتهج نهجاً مخالفاً لغيره من البنوك من زاوية أخرى ، فقد وجهت هذه البنوك القسط الأكبر من عنايتها ، كما سبقت الإشارة ، إلى عمليات التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً ، أما شؤون الصناعة ، فلم تلق منها اهتماماً محسوساً . أما بنك مصر ، فقد عنى منذ إنشائه بإقامة عدة صناعات هامة في البلاد ، ولم يثنه عن ذلك ما لقيه في هذا السبيل من مخاطر ، وبذلك كان هذا البنك بحق رائد المصريين في ميادين المال والتجارة والصناعة ، ومهداً لتكوين طبقة من رجال الأعمال والفنيين المصريين في الفروع

---

(١) يفسر فورت « المرجع السابق » ، ص ١٧٣ ذلك برغبة البنوك الأجنبية في تقادى دفع بعض الضرائب في بلادها الأصلية وذلك عن طريق فتح شركات فرعية لها في مصر ، ويضيف أن هذه الظاهرة قد ترجع أيضاً إلى رغبة تلك البنوك في توسيع دائرة نشاطها في مصر ، وهو ما يستطيع تحقيقه عن طريق الشركات الفرعية التي يستطيع القائمون عليها تصريف الأمور دون حاجة إلى الرجوع إلى المركز الأصلي .

المختلفة ، كما كان تأسيسه عاملاً شجع الكثير من المصريين على التعامل مع البنوك ، فأقبلوا على بنك مصر بودائعهم . ويبدو أن أغلب الذين أودعوا أموالهم في البنك كانوا من فئات لم تتعامل مع البنوك من قبل ، فكانوا كثيرى العدد ، يحملون ودائع متواضعة القيمة ، ولذلك كانت تغلب على ودائعهم صفة ودائع التوفير والإدخار أكثر منها ودائع دخل<sup>(١)</sup> . وكما أقبل الأفراد على التعامل مع البنك ، كذلك فعلت الحكومة ، وكان ذلك من أسباب تزايد الثقة فيه ، واتساع أعماله من جراء ذلك .

كذلك ، تجب الإشارة إلى إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٣١ ، وذلك بفرض تقديم السلف للزراع ، على نحو ما سندكر فيما بعد .

أما فى الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، فقد أنشئت بعض فروع لبنوك أجنبية ، كما أنشئت بعض بنوك أجنبية ووطنية . على أن الأمر لم يقتصر على ذلك ، بل تميزت السنوات الأخيرة من هذه الفترة بما حفلت به من تطورات كبيرة فى ميدان الائتمان كما فى غيره من الميادين . وهو ما نوضحه الآن فى سياق كلامنا عن تطور كل من البنوك التجارية والمتخصصة .

#### (١) البنوك التجارية :

من المعروف أن هذه البنوك هى التى تقدم الائتمان لأجل قصير . وقد تطورت البنوك المذكورة فى مصر ، سواء من حيث مواردها ، أو كيفية استخدام هذه الموارد واتجاهات نشاطها على وجه العموم ، أو من حيث ملكيتها ، أو من حيث علاقتها فيما بينها وعلاقتها بالبنك المركزى . وسنشير إلى هاتين النقطتين الأخيرتين فيما بعد .

فأما عن الموارد التى تعتمد عليها هذه البنوك ، فيلاحظ أنها كانت فى بداية عهد مصر بالبنوك تتكون أساساً من مواردها الذاتية ، والأموال التى تستمدّها من الخارج ،

---

(١) فؤاد مرسى ، دروس فى البنوك ، س ١٩٥٥ ، ص ٧٨ .

أما الودائع المحلية ، العامة والخاصة ، فكانت قليلة الأهمية نسبياً . ويذكر بعض المراجع أنه « حتى الحرب العالمية الأولى لم تلق البنوك الأجنبية نجاحاً يذكر في اجتذاب ودائع المصريين وظلت ردحاً طويلاً من الزمن تصدر أسهمها في الخارج وتعتمد على الافتراض الموسمي من الأسواق المالية العالمية<sup>(١)</sup> . وكان الشطر الأكبر من ودائعها الداخلية يستمد من الهيئات الحكومية وشبه الحكومية مثل المحاكم المختلطة والأهالي وبلدية إسكندرية وصندوق الدين والجمارك والسكك الحديدية ومن أثرياء الأجانب والشركات المساهمة الكبرى<sup>(٢)</sup> » .

ولاشك أن عادة الإيداع في البنوك لم تنتشر بين أهل البلاد إلا ببطء ، ويرجع ذلك إلى ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة ، لعل من أهمها قلة مدخراتهم نسبياً ، وتسلب الأجانب على قطاعات التجارة والصناعة والنقل ، وهي القطاعات التي ينتشر فيها التعامل مع البنوك ، بينما اقتصر الوطنيون على الزراعة أساساً ، وهي أقل اتصالاً بالمصارف من غيرها . ويضيف البعض إلى ذلك أن فروع البنوك الأجنبية التي كانت تعمل في مصر كانت تعتمد في تمويل نشاطها على مصادر خارجية ، لذلك فإنها لم تكن حريصة على اجتذاب الودائع المحلية<sup>(٣)</sup> .

على أن الحال تغير تدريجياً ، بحيث تزايدت أهمية الودائع المحلية بالنسبة لغيرها من أنواع الموارد المصرفية ، كما تزايدت في تلك الودائع أهمية الودائع الخاصة بالنسبة للودائع

---

(١) كانت البنوك التجارية في أواخر القرن الماضي تقترض الجنيئات الاسترلينية الذهبية من لندن أثناء الموسم ، وتسدد هذه القروض عقب انتهاء الموسم . وقد أوجد هذا النظام رابطة قوية بين تلك البنوك وسوق لندن المالي .

(٢) الجريتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٣) يسرى على مصطفى ، بحث في نشاط البنوك التجارية في الإقليم المصري ، مجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، ص ٤٨ . وقد أورد صاحب هذا البحث بعض مقترحات لتنمية المدخرات في البنوك .

(٤) يذكر البعض أن الموارد الذاتية للبنوك لا تتجاوز حالياً ١٠ ٪ من الودائع ، وهي النسبة التي تجدها في معظم البنوك التجارية في الخارج . الجريتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

العامة، وأهمية ودائع الوطنيين بالنسبة لودائع الأجانب. وساعد في ذلك تيز الظروف المؤثرة في مصادر الإيداع، ونخص من هذه الظروف ما وقع أخيراً من استقلال نظامنا المصرفي عن الخارج، وفرض الرقابة على التحويلات النقدية، وتزايد نصيب الوطنيين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خاصة بعد تمصير المنشآت وهجرة كثير من الأجانب من مصر، كل ذلك مع انتشار العادة المصرفية نسبياً لدى كثير من أفراد الشعب<sup>(١)</sup>. وإن كان من المحتمل أن تزايد مستقبلاً الودائع من الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع العام، وذلك بتزايد أهمية هذا القطاع.

وقد يكفي في إثبات زيادة كمية الودائع في البنوك التجارية أن نشير إلى ارتفاعها من ١٥٥٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢، إلى ٢٧١٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٩<sup>(٢)</sup>. هذا وقد بلغت ودائع الحكومة لدى البنوك ٢٨٣ مليون جنيه في ديسمبر سنة ١٩٦٠، بينما بلغت ودائع الأفراد ٣٥٤١ مليون جنيه في نفس التاريخ<sup>(٣)</sup>.

(١) يذكر البعض تعليقاً على ذلك أن من المسلم به أننا إذا قارنا مصر ببعض الدول المتخلفة فإننا نجد أن العادات المصرفية بمصر متقدمة للغاية بالنسبة لتلك الدول. وإذا قارنا عمليات المقاصة والقيود المدنية في حسابات العملاء مع الدخل الأهلي للحصول على مقياس قد يعتمى مؤشراً عن مقدار تداول الدخل الأهلي داخل البنوك نجد أن عمليات المقاصة في مصر تتساوى تقريباً مع الدخل الأهلي، وبالرغم من أن هذه النسبة كبيرة في حالة مقارنتها بالدول المتخلفة إلا أننا نجد أنها منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة مثل إنجلترا التي نجد فيها عمليات المقاصة مساوية عشرة أمثال الدخل الأهلي. ثم إذا قارنا حجم الودائع المصرفية بالدخل الأهلي في مصر وفي الدول الأخرى نلاحظ أنه حتى سنة ١٩٥٤ كان متوسط النسبة بين الودائع إلى الدخل تتراوح حوالى ١٥٪. وفي السنوات الثلاث التالية ارتفعت النسبة إلى حوالى ١٧٪. وهي تزيد عن مثيلتها باليونان ومعظم الدول المتخلفة اقتصادياً بينما تقل بدرجة محسوسة عنها في الدول الأوروبية.. « بنك مصر، النشرة الاقتصادية، س ٣، العدد ٤، ديسمبر سنة ١٩٥٨، ص ٤٧.

(٢) بيان وزير الخزانة المركزي عن مشروع ميزانية ١٩٦٠ - ١٩٦١، جدول رقم ٢٠، ص ١٩٦.

(٣) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، سنة ١٩٦٦، ص ٩٩.

وعلى وجه العموم ، فإن تزايد حجم الودائع المستخدمة كوسائل للدفع ، خاصة في السنوات الأخيرة ، حمل بعض الكتاب على القول إنه « بمقارنة العقد السادس (من القرن العشرين) بالعقود السابقة، يمكن اعتباره متصفا بالحفاظ على فيما يتعلق بكمية البنكنوت المصدر . وتفسير ذلك يكمن في .. أن الزيادة في الودائع المصرفية قابلت جانبا كبيرا من الاحتياجات الجديدة للاقتصاد القوي . وعلى ذلك يمكن القول بأنه كما شهدت العقود السابقة الانتقال من النقود المعدنية إلى البنكنوت، شهد العقد السادس ميلا قويا إلى زيادة الدور الذي تلعبه الودائع المصرفية<sup>(١)</sup> » .

ورغم ذلك ، فلا تزال عادة الإيداع في البنوك ضعيفة الانتشار نسبيا في مصر ، وقد يرجع ذلك، فيما يرجع إليه ، إلى ضعف الوعي الاقتصادي، وشده الميل إلى الاكتناز عند بعض فئات الأمة ، خاصة في الريف ، وقلة انتشار البنوك في بعض مناطق القطر، والإجراءات والمصاريف التي يتعرض لها المودع أحيانا ، والتخوف من الضرائب . ومن المؤمل التغلب على هذه الصعاب ، خاصة إذا ما قدمت الخدمات البنكية إلى أهل الريف ، واشتد الوعي الادخاري<sup>(٢)</sup> عندهم وعند غيرهم من فئات الأمة .

ويدل التوزيع التكراري للودائع لدى البنوك التجارية على تركيز الجزء الأكبر من تلك الودائع في عدد قليل من البنوك ، حتى أن ٤٨ ٪ من جملة الودائع كان مودعا في بنكين اثنين فقط في فبراير سنة ١٩٥٩<sup>(٣)</sup> .

هذا عن تطور موارد البنوك التجارية . أما عن استخدامات هذه الموارد ، فقد ذكرنا أنها كانت تنحصر أساسا في البداية في إقراض الحكومة، ثم في إقراض غيرها من الهيئات أو الأفراد ، وإقيام بعمليات تجارية ومالية مختلفة . ولما انتهى عهد

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) فارن الجريتلي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

الإقراض الحكومي ، صرفت البنوك نشاطها إلى عمليات أخرى ، كان أهمها تمويل التجارة الخارجية تصديرا واستيراداً ، وتقديم القروض والسلف للشركات والهيئات والأفراد . وذلك طبعاً فضلاً عن استخدامها بعض الأموال في تكوين محفظة مالية لها ، أو في أصول سائلة مختلفة .

وكانت البنوك التجارية في مصر تستثمر عادة جزءاً من أموالها في بعض الأوراق المالية الأجنبية ، كما أنها كانت ترسل فائض تلك الأموال إلى الخارج لتوظيفه هناك لأجل قصير خلال فترة الركود . أما الآن ، فقد قل الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية ، كما تحتفظ البنوك في مصر بأموالها خلال فترة الركود ، مستثمرة إياها في بعض أوجه الاستثمار الداخلية ، كشراء أذن الخزانة وغيرها . وكان هذا التحول نتيجة لظروف معينة ، أهمها استقلال النظام النقدي والمصرفي المصري حديثاً عن الخارج ، وفرض الرقابة على التحويلات الأجنبية ، كما ساعد فيه زيادة حجم الأوراق المالية المصرية التي يمكن للبنوك أن تستثمر فيها أموالها لأجل قصير .

وعلى العموم ، فتمت تركيز محسوس في نشاط البنوك التجارية في مصر ، وهو يحفظ سواء نظرنا إلى توزيع القروض فيما بينها ، أو نظرنا إلى المتعاملين مع هذه البنوك ، و إلى الجهات أو فروع الإنتاج التي يعتمد عليها نشاطها .

فأما عن توزيع القروض فيما بين البنوك التجارية ، فيكفي في إثبات التركيز فيها الإشارة إلى أن خمسة بنوك منها استقت لوحدها بـ ٧٦ ٪ من مجموع القروض المقدمة بتاريخ فبراير سنة ١٩٥٩ (١) .

وأما عن المتعاملين مع تلك البنوك ، فالثابت أنهم ينتمون إلى القطاع المنظم « الشركات المساهمة والشركات الأخرى والجمعيات التعاونية » ، إذ يمثل نصيب هؤلاء ٧٥ ٪ من مجموع التسهيلات الائتمانية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

كما يمنح ٧٧ ٪ من هذه التسهيلات لعملاء يقيمون بالقاهرة والاسكندرية، وإن كان نشاط كثير منهم يمتد إلى الأقاليم<sup>(١)</sup>. وخاصة الشركات التي تقع مراكزها في إحدى العاصمتين، بينما يقع نشاطها كله أو بعضه في الأقاليم. ويفسر ذلك بتركز الجزء الأكبر من النشاط التجاري والمالي في القاهرة والاسكندرية، كما يفسر بسوء توزيع البنوك أحيانا لخدماتها المصرفية على مختلف أرجاء القطر، وصرف الكثير منها همهم، حتى عهد قريب، إلى تمويل التعامل التجاري مع الخارج، حتى إن منها ما كان يمحصر نشاطه تماما في العاصمتين<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً فتمت تركيز، على الأقل حتى عهد قريب، في قروض وسلفيات البنوك التجارية في مصر، التي كادت تقصر على أنواع معينة من أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة تمويل القطن، وتجارة الصادر والوارد على وجه العموم. وكانت تفسر هذه الظاهرة، حتى السنوات الأخيرة، بغلبة الصيغة الدولية على نظامنا المصرفي، الذي ظل حتى سنة ١٩٥٦ خاضعا لسيطرة بنوك أجنبية تهتم أساسا بشئون التجارة الدولية، ولا تعنى كثيراً بتقديم الائتمان لفروع النشاط في الداخل. كل ذلك فضلا عما كانت تجده هذه البنوك من ربح مضمون في تمويل القطن، وتأثيرها إلى حد كبير بالتقاليد المصرفية الإنجليزية التي تأخذ بمبدأ تخصص النشاط المصرفي<sup>(٣)</sup>.

وكان من أخص نتائج ذلك ضعف إقبال البنوك المذكورة على تمويل الصناعة والمساهمة فيها، وإن خالفت بعض البنوك، وأهمها بنك مصر، هذا الاتجاه، حيث

---

(١) نشرة بنك الاسكندرية، فبراير سنة ١٩٦١، ص ٢٠. بل إن عددا قليلا من هؤلاء العملاء ظلوا يستأثرون بجانب كبير من التسهيلات المقدمة، وهو ما يفسره البعض بتركز تجارة القطن وتصديره في عدد قليل من المنشآت الكبيرة، وأهمية الشركات الصناعية والتجارية الكبرى، وضآلة الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. انظر الجريتي المرجع السابق، ص ٢٦٤.

(٢) لكن من البنوك المصرية ما مد بعض نشاطه إلى الخارج، وذلك في شكل إنشاء فروع له هناك، أو المساهمة مع بعض المالكين المحليين في إنشاء بنوك في الخارج.

(٣) محمد زكي شافعي، المرجع السابق، ص ٢٢٤ وما بعدها.

سار هذا البنك شوطاً بعيداً في تمويل الصناعة . على أن الملاحظ أن البنوك التجارية جعلت في السنين الأخيرة تقدم للصناعة مساعدات كبيرة ، كما أن هيكل التمويل الصناعي تغير إلى حد كبير بعد دخول الاستثمار العام في هذا المضمار .

## ٢ - البنوك المتخصصة :

اقتصرنّا حتى الآن على الإشارة إلى تطور البنوك التجارية في مصر . على أن هذه البنوك لم تقم وحدها بتوزيع الائتمان في البلاد ، بل وجدت إلى جانبها هيئات أخرى لتحقيق هذا الغرض نفسه ، وأهم هذه الهيئات هي البنوك العقارية والزراعية والصناعية .

ومن المعروف أن البنوك العقارية تقدم قروضا طويلة الأجل لشراء الأراضي الزراعية أو إصلاحها أو ريعها ، أو لأغراض البناء في المدن . وقد بدأ ظهور هذه البنوك في مصر منذ أواخر القرن الماضي ، وساعد في ذلك تثبيت مبدأ الملكية الخاصة ، ووضع شريعات الرهن العقاري ، وارتفاع المائد الذي تحصل عليه هذه البنوك من عملياتها ، والتوسع في عمليات الرى والصرف واستصلاح الأراضي الذي وقع حينذاك . وكان أول هذه البنوك البنك العقاري المصري ، الذي أنشئ سنة ١٨٨٠<sup>(١)</sup> ، برأس مال فرنسي في معظمه ، ولا يزال هذا البنك أهم البنوك العقارية في مصر . ووجد إلى جانبه بعض البنوك العقارية الهامة الأخرى ، وعلى الأخص بنك الأراضي ، الذي أنشئ سنة ١٩٠٥ ، برأس مال فرنسي إنجليزي ، وبنك الائتمان العقاري ( البنك العقاري الزراعي سابقا ) الذي أنشئ كبنك مستقل سنة ١٩٣٥ . ورأس ماله حكومي صرف .

---

(١) تأسس هذا البنك برأس مال قدره ٢٠ مليون فرنك ، زيد بالتدريج حتى بلغ ٢٠٠ مليون فرنك سنة ١٩٠٥ ، دفع منها ١٠٠ مليون فرنك ( أو ٣٩ مليون جنيه ) . ولم يتغير بعد هذا التاريخ . وبلغ رأس المال المقرض الذي التجأ إليه البنك منذ تأسيسه عن طريق إصدار السندات ٤٦ مليون جنيه في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

وقد اتجهت مؤسسات الائتمان العقارى فى مصر ، منذ البداية ، إلى إقرار كبار الملاك العقاريين ومتوسطيهم . أما صغار الملاك ، فإن نصيبهم فى هذه القروض لا يذكر <sup>(١)</sup> .

ولاشك أن قيام هذه البنوك ساعد فى حركة إصلاح الأراضى ، كما ساعد فى نفس الوقت فى تكوين الملكية العقارية الكبيرة والمتوسطة ، وكذلك فى الاحتفاظ بها . وإن كانت تعوزنا الإحصاءات لتحديد أثر تلك البنوك فى كل من هذين الأمرين .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان للبنوك المذكورة دور هام فى حياة البلاد الاقتصادية ، وإن ضعف هذا الدور نسبيا ، كما تغير اتجاهه ، فى السنوات الأخيرة . وعلى الأخص ، فقد وقع خلال الأزمة الثلاثينية أن تزايد عبء الديون العقارية على الملاك الدينيين ، فقد عجزوا عن الوفاء بالأنفاسات المستحقة عليهم ، وكادت أملاكهم تنزع بسبب ذلك لمصلحة البنوك الدائنة ، لذلك تدخلت الحكومة فى السنوات : ١٩٣٣ و ١٩٣٥ و ١٩٣٧

(١) ودليل ذلك أن مجموع القروض التى منحها البنك العقارى المصرى لصغار الملاك ، خلال الفترة من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٣٥ ، لم تزد على ٢٠٠٠٠ جنيه . انظر الاقتصاد المصرى ، هيكله وتطوره ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

أما بنك الائتمان العقارى ، فيقال عنه أحيانا إنه أنشئ لمواجهة حاجات صغار ملاك الأراضى ، لكن الأصح أن يقال إنه وجه اهتمامه ، حتى السنوات القليلة الماضية ، نحو القروض المتوسطة ، دون الكبيرة أو الصغيرة ، وذلك على نحو ما تبينه الإحصائية الآتية عن القروض التى منحها هذا البنك بضمان أطيان زراعية فى سننى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

| سنة ١٩٥٦ |      |        | سنة ١٩٥٧ |      |        |         |          |
|----------|------|--------|----------|------|--------|---------|----------|
| عدد      | مليم | جنيه   | عدد      | مليم | جنيه   |         |          |
| ٣        | —    | ٢٣٠    | ٢        | —    | ١٥٥    | ١٠٠ —   | ٥٠ من    |
| ٤٣       | —    | ١٣٠١٢  | ٢٥       | —    | ٨٠١٠   | ٥٠٠ —   | ١٠١ من   |
| ٣٧       | —    | ٢٧٧٩٠  | ١٦       | —    | ١١٦٥٠  | ١٠٠٠ —  | ٥٠١ من   |
| ٥٣       | —    | ١٢٩٨١٣ | ٥١       | —    | ١٣٠٠٨٤ | ٥٠٠٠ —  | ١٠٠١ من  |
| ٩        | ٩٤١  | ٦٠١٠٠  | ٤        | —    | ٢٦٠٧٥  | ١٠٠٠٠ — | ٥٠٠١ من  |
| ١        | —    | ٠١١٠٠٠ | ٤        | ٣٠٦  | ٥٣٩٧٢  | فأكثر   | ١٠٠٠١ من |

للاتفاق مع هذه البنوك بغرض تخفيف هذا العبء ، وتقسيط الديون على آجال طويلة . وتحملت الحكومة بسبب ذلك أعباء مالية كبيرة عوضا عن الملاك . وساعد تدخلها على هذا النحو ، في تحسن الأحوال الاقتصادية ، تدريجيا ، وإنقاذ الموقف . وبرت الحكومة إجراءاتها في هذا الصدد بوجوب إنقاذ الملكية العقارية من الوقوع بين أيدي البنوك الأجنبية ، ولا يخلو هذا القول من بعض الصحة ، وإن كان من المؤكد أنها ، بتحملها الأعباء المالية عوضا عن الملاك ، على نحو ما ذكرنا حالا ، قد نقلت بعض عبء هذه الديون من عاتق الملاك الدينين ، وكان كثير منهم من كبار الإقطاعيين ، إلى عاتق الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل ، وهم الذين يدفعون نصيبا كبيرا من الضرائب غير المباشرة ، تلك الضرائب التي استخدمت حصيلتها في حل ضائقة كبار الملاك .

وقد خف عبء الديون العقارية منذ الحرب العالمية الثانية على وجه العموم ، وذلك بسبب حالة الرواج التي سادت لدى الملاك أثناء تلك الحرب وفي بعض السنوات اللاحقة عليها . وساعد في تحقيق هذه الظاهرة أيضا صدور قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ، فقد قلت معه حاجة الزراع إلى عقد قروض عقارية جديدة ، كما عجل ذلك القانون بتسديد القروض التي كان قد سبق منحها على الأراضي الخاضعة للاستيلاء ، لذلك وجهت البنوك العقارية نشاطها وجهة الإقراض على المباني ، فثلا بلغت القروض التي منحها البنك العقاري المصري سنة ١٩٥٥ لهذا الغرض ٨٥ ٪ من مجموع قروضه ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٣ ٪ في سنة ١٩٥٦ ، بينما أنها لم تكن تتجاوز ٨ ٪ فقط في سنة ١٩٤٠ .

ولما كان ضعف التسايف على الأراضي على هذا النحو يهدد بإحداث فراغ في ميدان استصلاح الأراضي ، رغم الحاجة إلى اكتساب أراض جديدة لمواجهة أغراض التنمية ، لذلك فقد عمدت الحكومة إلى إيجاد طرق أخرى لتمويل عمليات الاستصلاح المذكورة ، حيث تتولى هذه العمليات أساسا الآن شركات مملوكة لمؤسسات عامة ، وأخرى وطنية وأجنبية ، تستصلح الأراضي على أساس المقاوله .

ومن جهة أخرى ، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن البنوك العقارية لم تعد تستأثر بالحل الأول في تمويل المباني الخاصة والعامة ، فقد احتلت هذا المركز هيئات أخرى ، عامة أو شبه عامة أو خاصة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

هذا عن الائتمان العقاري . أما الائتمان الزراعي ، فمن السهل إدراك أهميته في بلديعتمد اقتصادها أساسا حتى الآن على الزراعة ، ويكثر فيها صغار الملاك والمستأجرين ، ممن تقصر وسائلهم الخاصة عن كفاية حاجتهم إلى المال اللازم للتشغيل . ورغم ذلك ، فقد تأخر ظهور الائتمان الزراعي المنظم في مصر حتى السنوات الأخيرة من القرن الماضي ، مما ألجأ الزراع إلى الاقتراض من المربين . ويرى بعض الكتاب أنه إذا كان ضرر هؤلاء المربين في مجتمع كالمجتمع المصري حينئذ ك كبيرا ، فإنه يجب الاعتراف بأنهم يقومون في مثل هذا المجتمع بوظيفة هامة ضرورية ، لعدم وجود أية تسهيلات ائتمانية أخرى<sup>(٢)</sup> . ويمكن أن يفسر تأخر ظهور الائتمان الزراعي حتى ذلك الوقت بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك إذا هي قامت بإقراض مئات الألوف من صغار الزراع ، وكثرة التكاليف التي يجب أن تتحملها بسبب ذلك . أما الحكومة ، فلم تبدأ في منح الائتمان الزراعي إلا في سنة ١٨٩٥<sup>(٣)</sup> ، إذ خصصت في تلك السنة مبلغا صغيرا

---

(١) عبد المنعم الطاملي ، الائتمان العقاري في مصر ، معهد الدراسات المصرفية ، سنة ١٩٥٩ .

(٢) نيقولاى كيسنر - دور البنوك في البلاد المتخلفة ، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة محاضرات العام الدراسي الثالث ، ص ١١ .

(٣) يذكر بورنج أنه قد جرت العادة ألا يقرض الباشا (محمد علي) الفلاحين شيئا ، بل إن الفلاح هو الذي كان يقدم نوعا من الائتمان للحكومة ، فإنه لم يكن يستلم ثمن أقصانه التي يسلمها لها إلا قليلا قليلا . المرجع السابق ، ص ٤١٥ .

لتقديم القروض للزراع في بعض القرى على سبيل التجربة ، ثم زادت هذا المبالغ بالتدريج في السنوات التالية . وحين أنشئ البنك الأهلي ، جعل من أغراضه تقديم السلفيات للزراع ، وقام البنك فعلا بهذه العملية في السنوات اللاحقة مباشرة على إنشائه ، مستخدما في ذلك أمواله وبعض الأموال التي قدمتها له الحكومة لهذه الغاية . وكان الصيارفة الحكوميون يقومون بتحصيل مستحقات البنك على الزراع . ثم رأى البنك أن هذه المهمة لا تتلائم وطبيعة نشاطه ، لذلك ساعد في إنشاء بنك آخر تخصص في هذه العملية ، هو البنك الزراعى المصرى ، الذى أنشئ سنة ١٩٠١ . وقد اطر د نجاح هذا البنك الأخير واتسع نشاطه حتى سنة ١٩١٤ ، حين أصدرت الحكومة قانون الخمسة أفدنة ، مقرر عدم جواز نزع الملكية العقارية إذا هي لم تتجاوز هذا القدر من الأفدنة . وقد قيل في تبرير هذا القانون إنه كان يهدف إلى حماية الملكية الصغيرة وعدم تفقتها . وعلى أية حال فقد أدى هذا الإجراء إلى انصراف البنوك عن توزيع الائتمان الزراعى على صغار الملاك ، حتى لقد اضطر البنك الزراعى المصرى المشار إليه إلى تضيق دائرة أعماله ، ثم صق البنك المذكور نهائيا سنة ١٩٣٦<sup>(١)</sup> .

وفي السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الأولى ، عاودت الحكومة تقديم القروض للزراع ، عن طريق إيداع مبالغ لهذا الغرض في بعض البنوك التجارية . على أن هذا الإجراء لم يفلح . ثم جاءت الأزمة الثلاثينية مع ما صاحبها من انخفاض أثمان القطن والمحاصيل الأخرى ، فاشتدت الضائقة بالزراع ، لذلك أنشأت الحكومة في سنة ١٩٣١ بنكا لتقديم القروض لهم ، هو بنك التسليف الزراعى المصرى ، وقدمت ٥١ ٪ من رأس المال المطلوب ، كما قدم بعض البنوك والمؤسسات الجزء الباقى من رأس المال ، ومنحت الحكومة البنك مزايا معينة ، كضمانها حدا أدنى من الأرباح للمساهمين فيه ، وتقديمها القروض للبنك ، وفتح حساب جار مدين له لدى وزارة

(١) البنك الأهلى المصرى ، ١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، ص ٢٩ - ٣٢ .

المالية - كما صرح له في سنة ١٩٥٧ بإصدار سندات بضمان الحكومة<sup>(١)</sup> . وقد هدف البنك ، على الأقل في البداية ، إلى إقراض صغار الزراع الذين كانوا ولا يزالون يلاقون صعوبات في الاقتراض من البنوك الأخرى . على أن البنك توسع تدريجيا ، فشملت قروضه متوسطى وكبار الملاك ، إمامباشرة أو عن طريق الجمعيات التعاونية التي اشتركوا فيها ، كما شملت مبيعاته البذور والسماد كبار العملاء وصغارهم على السواء<sup>(٢)</sup> . على أن البنك يشير ، في تقاريره الأخيرة ، إلى اتجاه سياسته التسليفية اتجاها اشتراكيا ، حتى أن ٦٩٪ من سلفياته في ١٩٦٠ قدمت إلى صغار الحائزين (خمس أفدنة فأقل) ، كما حصل متوسطو الحائزين (أكثر من ٥ إلى ١٠ أفدنة) على حوالى ١٧٪ من السلفيات المذكورة<sup>(٣)</sup> .

أما السلف التي يقدمها البنك فهي على ثلاثة أنواع : (١) سلف قصيرة الأجل تقدم للجمعيات التعاونية أو الزراع ، ولا تتجاوز مدتها ١٤ شهرا ، وهي تعقد بغرض تغطية نفقات الزراعة والحصاد ، أو لشراء البذور والأسمدة ، كما قد تكون قروضا على الحاصلات من الحبوب أو القطن الخ . (٢) سلف متوسطة الآجال ، لا تتجاوز مدتها عشر سنوات ، وهي تمنح لشراء آلات زراعية أو مواش أو لاستصلاح الأراضي الخ . ثم عمليات لأجل طويل لا يتجاوز عشرين سنة ، بفرض تقديم سلفيات لاستغلال ولإصلاح الأراضي .

وينحصر الجزء الأكبر من نشاط البنك في النوع الأول من هذه السلف<sup>(٢)</sup> ، أما النوعان الثانى والثالث ، فلا يمثلان إلا جزءا يسيرا من مجموع السلف التي منحها

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، العدد الرابع ، سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٨٥ .

(٢) تقرير مجلس إدارة البنك عن سنة ١٩٦٠ .

(٣) وأهم مفردات هذا النوع من السلف هي سلف نفقات الزراعة والحصاد وسلف الأسمدة

الخ رقد بلغت نسبتها ٩٦٪ من مجموع السلف سنة ١٩٦٠ .

البنك من تاريخ إنشائه حتى الآن .<sup>(١)</sup> وإن زاد مقدار كل منهما زيادة بسيطة في بعض السنوات الأخيرة . وفي اعتقادنا أن إهمال هذين النوعين من السلف كان أحد الأسباب في قلة إقبال صغار الزراع ومتوسطيهم على استخدام الآلات وربية الماشية واستصلاح الأراضي ، رغم ما لهذه الأمور جميعا من أثر كبير في اقتصادنا الزراعي ، مما يجب أن تبذل له العناية الكافية ، وأن تخصص له الأجهزة الكفيلة بتحقيقه .

والناظر في عمليات البنك يجد أن نشاطه اطرء بالتدريج ، فقد بلغ مجموع قروض البنك وسلفياته ٢٢٢ مليون سنة ١٩٣٢ ، و٩٩٤ مليون سنة ١٩٤٠ ، و٢٢٦ مليون سنة ١٩٥١ ، و٣٠٣ مليون سنة ١٩٥٧ ، و٣٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٠<sup>(٢)</sup> . وطبيعي أن يختلف مبلغ القروض والسلفيات من سنة إلى أخرى تبعاً لظروف أهمها أسعار وأنواع الحاصلات ودرجة تصريفها ومبلغ إقبال الزراع على الاقتراض من البنك على وجه العموم<sup>(٣)</sup> . كذلك عمل البنك تدريجياً على توسيع دائرة أعماله مع الجمعيات التعاونية ، ونجح في ذلك ، حتى لقد أصبح النشاط الائتماني ، منذ الفترة الأخيرة ، قاصراً على تلك الجمعيات وحدها .

والواقع ، فإن ذلك إنما كان نتيجة تطور طويل هدف إلى تحويل البنك تدريجياً

---

(١) تذكر بعض المراجع أن مجموع هذين النوعين من القروض لا يتعدى نصف مليون جنيه ، وذلك من مجموع قروض وسلفيات بلغ ٢٥ مليون جنيه ( أغسطس سنة ١٩٥٨ ) . انظر بنك الاسكندرية ، النشرة الاقتصادية ، أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٢) نشرة البنك الأولى ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٨٩ ، والمجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، سنة ١٩٥٨ ، ص ١٤٢ ، وتقرير مجلس إدارة البنك عن سنة ١٩٦٠ .

(٣) ورغم ازدياد حجم القروض التي يقدمها البنك ، فالظاهر أنها لا تكفي لإجزاء من حاجة الزراعة ، فثلاً قدروا أن المبالغ التي قدمها البنك سنة ١٩٥٤ لا تمثل إلا ٢٥ ٪ تقريباً من احتياجات الزراعة . انظر سيد مرعي ، الائتمان والزراعي التعاوني في مصر ، معهد الدراسات المصرفية ، سنة ١٩٥٦ .

إلى مصرف تعاوني . وقد بدأ هذا التطور منذ سنة ١٩٤٩ ، حين زيد رأس مال البنك، وقصرت المساهمة في هذه الزيادة على الحكومة والتعاونيين ، كما تقرر حينذاك أن يتعامل البنك مع الجمعيات التعاونية جميعها ، بعد أن كان يقتصر على التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية . وتقرر كذلك قيام البنك بكافة العمليات المصرفية لصالح الجمعيات ، ومن قبيل ذلك فتح الحساب الجاري وخضم الكبيالات وإعطاء خطابات الضمان . ثم وضعت بعد سنة ١٩٥٢ عدة نظم لتيسير حصول المستأجرين على الائتمان الزراعي ، كما وضع بعد ذلك نظام يهدف إلى تحويل البنك إلى مصرف تعاوني يقصر تعامله على الجمعيات دون الأفراد ، <sup>(١)</sup> ويتنظر أن يعم هذا النظام القطر كله في نهاية سنة ١٩٦١ . هذا ، وقد خطا البنك خطوة أخرى لاستكمال هذا النظام ، إذ بدأ في بعض المناطق تجربة إنشاء « بنك القرية » ، ويترتب هذا البنك بمثابة توكيل مصغر لبنك التسليف ، بحيث يمد هذا البنك هذا التوكيل بالمال والتقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية ، ويقوم بنك القرية بتوزيع هذه الأموال والسلع على أعضاء الجمعية التعاونية في القرية ، وذلك تقوية للروابط بين الجمعية وأعضائها ، وحتى يكون الاتصال بين العضو وجمعيته اتصالا مباشرا <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وأخيراً ، فهناك الائتمان الصناعي ، وقد ظل أمره مهملاً هو الآخر حتى عهد قريب . والواقع فقد كان يكتفى فيه أول الأمر برءوس الأموال التي يأتي بها الرأسماليون من عندهم لإنشاء المشروعات أو لزيادة رأس المال ، أو بتجنيب المشروعات جزءاً من أرباحها لتمول بها نفسها تمويلاً ذاتياً . كما أن من المنشآت الصناعية ما عمد أحياناً إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات اكتتب فيها الجمهور ، على أن ذلك لم يجر إلا في نطاق ضيق .

(١) هذا ، وقد عملت الجمعيات التعاونية ، تحقيقاً لفكرة تحويل البنك إلى مصرف تعاوني ، على شراء بقية أسهم البنك ، حتى تتم لها الملكية التامة لهذه الأسهم . انظر تحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك تعاوني ، بنك الجمهورية ، النشرة الأسبوعية ، العدد ٣١ ، لعام ١٩٦٠ ، ص ١-٩ .  
(٢) ساسي أبو العز ، بنك القرية ، الأهرام الاقتصادية ، ١٥ يوليو سنة ١٩٦١ ، ص ٣٢ و ٣٣ .

وأخيراً، فقد جرت بعض البنوك التجارية على أن تحول الصناعة تمويلًا جزئيًا، إما عن طريق الاكتتاب في رأس مال المنشآت الصناعية، أو في شكل تقديم سلف وقروض مختلفة لها. ومن المعروف أن بنك مصر ظل في مقدمة البنوك التي سارت في هذا الطريق، كما سار فيه أيضاً، ولو بدرجة أقل، بعض البنوك الأخرى، كالبنك البلجيكي والدولي (بنك بور سعيد حالياً). والظاهر أن بنك مصر كان يود، في بعض الأحيان أن يرفع عن كاهله أمر تمويل الصناعة، بدليل تقدمه إلى الحكومة في سنة ١٩٢٩، بمشروع لإنشاء بنك صناعي مسنقل، وقوله في هذا الخصوص إنه «عند وجود هذا البنك الصناعي المصري فإن بنك مصر يكف عن دراسة المشروعات الصناعية ويقتصر على دراسة المشرات المالية والاقتصادية الأخرى، ويكف عن الدعوة إلى تأسيس المشروعات الصناعية، ويكف عن الاتصال مباشرة بكل شركة من الشركات الصناعية اكتفاءً باشتراكه في إدارة البنك الصناعي المصري الذي يقوم هو وقتئذ بالاتصال المباشر بالشركات الصناعية الجديدة التي يكون قد دعا إلى تأسيسها» (١).

والواقع فإن التفكير في إنشاء بنك صناعي على هذا النحو جاء عقب التجربة التي قامت بها الحكومة في أعقاب الحرب العالمية الأولى لمساعدة الصناعة، عن طريق إيداع مبالغ من المال في بنك مصر، على أن يقوم هذا البنك بإقراض رجال الصناعة منها على أسس معينة. فحين ظهر فشل هذه التجربة، بدأ التفكير في إنشاء بنك صناعي، يكون بمثابة جهاز متخصص في هذا الفرع من التمويل. لكن تأخر إنشاء هذا البنك حتى سنة ١٩٤٧، حين صدر القانون بإنشائه، ولم يبدأ البنك عمله إلا في سنة ١٩٤٩. وقد أنشئ برأس مال مختلط، إذ ساهمت الحكومة بجزء منه إلى جانب بعض الهيئات والأفراد. كذلك فقد ضمنت الحكومة له حداً أدنى من الأرباح، كما ضمنت قروضه من البنك المركزي، وتلك التي يعقدها في شكل إصدار سندات. ويشمل نشاط البنك الاشتراك في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية، وامتداد

(١) مشار إليه في مقال محمد ماهر نور عن التطورات الحديثة في التسليف الصناعي، معهد

هذه المنشآت بالمواد الخام والآلات اللازمة لها ، كما يقدم لها قروضا طويلة أو متوسطة أو قصيرة الخ .

وقد ظل نشاط البنك محصوراً في نطاق ضيق حتى سنة ١٩٥٣ ، أما في السنوات التالية ، فقد تزايدت قروضه ، كما تزايد ائتمانه في المنشآت الصناعية . ثم توقف البنك عن المساهمات الصناعية بعد أن بدأت المؤسسة الاقتصادية ثم مؤسسة نصر نشاطهما الخاص بإنشاء وإدارة المشروعات الإنتاجية المختلفة<sup>(١)</sup> .

والناظر في الأرقام الخاصة بتوزيع السلف التي يقدمها البنك يلاحظ فيها غلبة السلف الكبيرة القيمة على السلف المتوسطة والصغيرة . وربما يرجع ذلك جزئياً إلى صعوبة تقديم كثير من الصناعات المتوسطة والصغيرة للضمانات التي يشترطها البنك ، حتى يوافق على السلف المطلوبة ، وعزوف البنك عن الإكثار من السلف الصغيرة ، خوفاً من زيادة النفقات بالتبعية .

---

(١) هذا ، وكان البعض قد سبق إلى النصح بإقلاع البنك عن الائتمان في رأس مال الشركات الصناعية ، وتوجيه نشاطه إلى الإقراض متوسط الأجل . انظر

Arthur D. Little. Organisation and operation of the industrial bank of Egypt.

وانظر في بيان الحاجة إلى الائتمان المتوسط الأجل بمحور في مصر بحث محمود علي مراد في : الائتمان متوسط الأجل ، معهد الدراسات المصرفية ، سنة ١٩٥٦ .

بيان بالقروض والاعتمادات المصروفة في الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٠<sup>(١)</sup>  
موزعة حسب فئات حجم القروض . ( القيمة بألف جنيه )

| السنوات         | ١٩٥٨         | ١٩٥٩         | ١٩٦٠         |
|-----------------|--------------|--------------|--------------|
| فئات حجم القروض | قيمة<br>٪    | قيمة<br>٪    | قيمة<br>٪    |
| أقل من ١٠٠٠     | ٣<br>٠.٢     | ٤<br>٠.٢     | ٤<br>٠.١     |
| ١٠٠٠ - ٥٠٠٠     | ٣١<br>٢.١    | ٢٣<br>١.٤    | ٦٩<br>٣.٥    |
| ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠    | ٣٩<br>٢.٧    | ٧٥<br>٤.٦    | ٣٦<br>١.٣    |
| ١٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠   | ٨٣<br>٥.٧    | ٧٥<br>٤.٦    | ٢٦٤<br>٩.٧   |
| ٣٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠   | —<br>—       | ١٧٣<br>١.٠٦  | ٣٧٧<br>١٣.٨  |
| ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠  | —<br>—       | ١٢٢<br>٧.٥   | ٣١٠<br>١١.٤  |
| ١٠٠٠٠٠ - فأكثر  | ١٣٠٠<br>٨٩.٣ | ١١٦١<br>٧١.١ | ١٦٧٠<br>٦١.٢ |
| المجموع         | ١٤٥٦<br>١٠٠  | ١٦٣٣<br>١٠٠  | ٢٧٣٠<br>١٠٠  |

هذا ، ويشير البوض إلى اتجاه النية نحو تكليف البنك بإقراض المؤسسات الصناعية الصغيرة والجمعيات التعاونية الصناعية ومعاونة أعضائها في تسويق منتجاتهم ، وبذكرون أن هذه السياسة رهن بحسن إدارة الجمعيات ، وقيام البنك بتقديم الخبرة الفنية والمالية لأصحاب الصناعات الصغيرة ، أو متابعة القروض<sup>(٢)</sup> :

كذلك تدل الإحصاءات على أن الجزء الأكبر من ساف البنك ينحصر في صناعات معينة ، تتميز بمالها من أهمية خاصة في الهيكل الصناعي الحالي في البلاد . وقد كان القسط الأكبر من السلف في السنوات الأخيرة من نصيب صناعة الغزل والنسيج ،

(١) تفضل الدكتور عبد الرازق حسن رئيس قسم البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعي ، فأمدنا بهذا الجدول ، وبالجدول الذي يليه .

(٢) الجرينلى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية ، ومقاولات مواد البناء . وذلك على نحو ما يتضح من الجدول الآتى .

بيان بالقروض والاعتمادات المصروفة في الفترة ١٩٥٨ / ١٩٦٠

| نوع الصناعة                 | قيمة | %    | قيمة | %    | قيمة | %    |
|-----------------------------|------|------|------|------|------|------|
| غزل ونسيج                   | ١٥٠  | ١٠ر٣ | ٢٥٩  | ١٥ر٩ | ٩٢٠  | ٣٣ر٧ |
| معدنية وميكانيكية وكهربائية | ١٠١١ | ٦٩ر٤ | ٥٩٢  | ٣٦ر٣ | ٨٣٧  | ٣٠ر٧ |
| مقاولات مواد بناء           | ١٦٣  | ١١ر٢ | ٥٠٢  | ٣٠ر٧ | ٥٠٦  | ١٨ر٥ |
| غذائية                      | ٢٨   | ١ر٩  | ٧٩   | ٤ر٨  | ٢٦٦  | ٩ر٧  |
| كيماوية                     | ٨٠   | ٥ر٥  | ٩٣   | ٥ر٧  | ١٥٧  | ٥ر٧  |
| طباعة وورق                  | —    | —    | ١٠١  | ٦ر٢  | ٤٣   | ١ر٦  |
| أخرى وفنادق                 | ٢٤   | ١ر٧  | ٥    | ٠ر٤  | ١    | ٠ر١  |
| المجموع                     | ١٤٥٦ | ١٠٠  | ١٦٣٣ | ١٠٠  | ٢٧٣٠ | ١٠٠  |

\*\*\*

وأخيرا فإننا نشير الآن إلى التجديد فى البنوك من حيث ملكيتها وتنظيمها والإشراف عليها .

فأما عن ملكية البنوك ، فإنها كانت تتميز قبلا بأنها كانت ملكية خاصة ، يحتكر الأجانب الجزء الأكبر منها ويرجع ذلك إلى عزوف المصريين قبلا عن الاشتغال بالمسائل المالية ، وما بذله الأجانب من جهود مختلفة لإبعاد العنصر الوطنى عن هذه الميادين . ثم أخذت مساهمة المصريين فى قطاع البنوك تظهر شيئا فشيئا منذ إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ . وتبع ذلك اشتراك الحكومة المصرية فى رأس مال بعض البنوك المتخصصة ، أو تقديمها رأس المال المذكور كاه أحيانا من عندها ، على نحو ما رأينا آنفا . كذلك زادت المساهمة المذكورة عقب الحرب العالمية الثانية،

عن طريق اكتتاب المصريين في رأس مال بعض البنوك التي أنشئت في تلك الفترة كبنك القاهرة وبنك الجمهورية ، أو عن طريق شراءهم أسهم البنوك القائمة . ورغم ذلك ، فقد بقي القطاع البنكي أجنبي الصبغة في أغلبه حتى وقوع الاعتداء الغاشم على مصر سنة ١٩٥٦ ، فقد تبع هذا الاعتداء صدور قانون التمصيل سنة ١٩٥٧ ، الذي عادفأ كد أحكامه قانون البنوك والائتمان الصادر في نفس السنة . وطبقا لهذه الأحكام ، تقرر قصر الاشتغال بالأعمال المصرفية على الشركات المساهمة المصرية ، واشترط أن يكون أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون عن الإدارة في المصارف من المصريين ، وأن يكون رأس المال مملوكا بالكامل لمصريين ، وألا يقل رأس مال البنك عن ٥٠٠ و ٥٠٠ جنية . وقد منحت البنوك ، فيما عدا تلك التي كانت مملوكة للأعداء ، مهلة لاستيفاء هذه الشروط ، وإلا حظر عليها الاشتغال بالأعمال المصرفية في مصر . وبانتهاء المدة المذكورة ، وأقصاها خمس سنوات ، تصبح ملكية جميع أسهم البنوك عربية خالصة .

لكن الأمر لم يقتصر على ذلك فحسب ، بل إن نصيب القطاع العام في رأس مال البنوك في مصر ، جعل يتزايد تزايدا كبيرا خلال تلك الفترة ، ذلك بأن المؤسسة الاقتصادية تملك بعض المنشآت البنكية الجديدة ، كما انتقلت إليها ملكية بعض بنوك كانت قبلا ملكا للأعداء ، كذلك اشترت المؤسسة المذكورة أسهما كان يملكها كذلك الأعداء أيضا في بنوك أخرى . وفي سنة ١٩٦٠ أمتت الحكومة البنك الأهلي وبنك مصر ، كما أمتت في سنة ١٩٦١ البنك البلجيكي أيضا .

ولا شك أنه ساعد في ، زيادة نصيب القطاع التام في رأس مال المصارف على هذا النحو ، ظرف الاعتداء على البلاد . لكن الواقع أن اتجاه الدولة كان إلى تخليص اقتصاد البلاد من السيطرة الأجنبية ، ثم جاء ظرف الاعتداء مساعدا في تحقيق هذه الرغبة . كذلك فإن زيادة نصيب القطاع العام في رأس مال البنوك إنما تترجم عن أهمية

البنوك في حياة البلاد الاقتصادية ، مما يستوجب عدم تركها خاضعة لزعزعات  
الرأسمالية الخاصة .

\*\*\*

أما من حيث تنظيم البنوك ، والإشراف عليها ، فيلاحظ أن المصارف في مصر  
بقيت مدة طويلة لا تخضع لأي تنظيم خاص ، سواء من الناحية القانونية ، أو من  
الناحية الفعلية . ورغم ما كان للبنك الأهلي من مركز خاص في النظام البنكي المصري  
حتى الحرب العالمية الثانية ، فإنه لم تكن لهذا البنك سلطة واضحة على البنوك  
الأخرى ، وربما رجع ذلك إلى منافسته إياها في أعمالها التجارية ، واستثناء هذه  
البنوك عن الرجوع إلى هذا البنك ، إلا في أحوال استثنائية عارضة ، بسبب اعتمادها  
على الخارج ، كما أن ظروف السوق النقدية والمالية في مصر لم تكن تسمح للبنك  
الأهلي باستخدام الأسلحة التقليدية التي تاجأ إليها البنوك المركزية في البلاد  
الرأسمالية النامية ، والتي تتمكن هذه البنوك عن طريقها من التأثير في أسواق النقد  
والمال في بلادها . ولا تزال الظروف المذكورة قائمة على حالها حتى الآن .

وبذلك ، بقيت العلاقات فيما بين البنوك واهية حتى الحرب العالمية الثانية ، فلم تكن  
تتعدى أساسا مساعدة البنك الأهلي للبنوك الأخرى أحيانا في أوقات الأزمات التي  
تتعرض لها . كما أنشأت البنوك غرفة للمقاصة في القاهرة سنة ١٩٢٨ ، وأخرى في  
الإسكندرية في العام التالي ، ثم أنشأت اتحادا للبنوك في سنة ١٩٣٦<sup>(١)</sup> .

ومنذ نشوب الحرب العالمية الثانية ، جعلت الصلة بين البنك الأهلي والبنوك  
الأخرى تشتد شيئا فشيئا ، خاصة بسبب تولى البنك تنفيذ قوانين الرقابة على النقد .  
وحين خرجت مصر على قاعدة الاسترليني سنة ١٩٤٧ ، ازداد بسبب ذلك

---

(١) انظر ، مصطفى السقا ، اتحاد البنوك وغرف المقاصة ، معهد الدراسات المصرفية ،

التجاء البنوك التجارية إلى البنك الأهلي للحصول منه على قروض موسمية . ثم اتفق هذا البنك معها على إيداع نسبة من ودائعها لديه ، فازدادت الصلة بينه وبينها توثقا بسبب ذلك . على أن هذه الصلة كانت قائمة على أساس من التراضي ، ولم تكن تعتمد على حكم قانونى ما ، وذلك حتى صدور قانون سنة ١٩٥١ ، الذى خول البنك المركزى رسميا سلطات البنك المركزى ، على نحو ما أشرنا إليه قبلاً .

ثم صدر القانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان . وتناول هذا القانون تنظيم البنوك بصفة عامة ، كما تناول بالتنظيم البنك الأهلي ، سواء فى علاقته بالحكومة ، أو فى صلته بالبنوك الأخرى .

وقد ذكرنا كيف قرر هذا القانون وجوب اتخاذ المنشأة المشتغلة بأعمال المصارف شكل الشركة المساهمة المصرية ، وأن تكون جميع أسهمها مملوكة للمصريين ، وألا يقل رأس مالها عن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وأن يكون جميع أعضاء مجلس إدارتها من المصريين .

كذلك فقد زاد القانون المذكور سلطة الحكومة على البنك المركزى ، ومنح هذا البنك بدوره سلطات واسعة للرقابة على البنوك الأخرى . من أخصها تحريم الاشتغال بأعمال البنوك على غير المنشآت المقيدة فى السجل المعد لذلك لدى البنك المركزى . كما يملك هذا البنك ، بموافقة وزير الاقتصاد ، شطب تسجيل أى بنك يخالف القانون أو يضر بالمصلحة الاقتصادية العامة . كما أن للبنك المركزى أن يطلب إلى البنوك الاحتفاظ لديه برصيداثن بنسبة معينة من الودائع يعينها البنك المركزى ، ولهذا البنك أيضا سلطة تحديد نسبة السيولة التى تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها ، الخ .

هنا ، وقد نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ على قيام «البنك المركزى المصرى» بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان المشار إليه .